

الاختفاء القسري سلاح حرب في سوريا،
ما لا يقل عن 85000 مختفٍ قسرياً

أين هم؟

SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الأربعاء 30 آب 2017

المحتوى:

أولاً: مقدمة ومنهجية

ثانياً: وباء المجتمع السوري

ثالثاً: الاختفاء القسري لدى الأطراف الفاعلة

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: مقدمة ومنهجية:

مازلنا منذ قرابة سبع سنوات نرصد بشكل مستمر وتراكمي كمّاً مُرعباً من عمليات الاعتقال التعسفي، والذي يكون أقرب إلى نوع من عمليات مافيات الخطف، فهو يتم عبر الحواجز أو المdahمات، دون مذكرات اعتقال، يُجرّم المعتقلون من التواصل مع أهلهم أو مُحاميهم، لا تعترف السلطات بوجودهم لديها، ولقد أكّدت الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن معظم حالات الاعتقال ارتقت إلى درجة الإخفاء القسري، وفي المادة السابعة من الباب الثاني، البند (2 - ط) - من ميثاق روما الأساسي - يُعرّف الاعتقال التعسفي بأنه: "إلقاء القبض على أي أشخاص أو احتجازهم أو اختطافهم من قبل دولة أو منظمة سياسية، أو بإذن أو بدعم منها لهذا الفعل، أو بسكوتها عليه، ثم رفضها الإقرار بحرمان هؤلاء الأشخاص من حرّيتهم أو إعطاء معلومات عن مصيرهم أو عن أماكن وجودهم بهدف حرمانهم من حماية القانون مدة طويلة، وهذا ما يحصل تماماً مع عشرات آلاف الحالات في سوريا، وبشكل مُنهج ورئيس على يد سلطات النظام السوري، ولا يكاد يوجد مواطن سوري إلا لديه قريب من عائلته أو صديق أو أحد معارفه محتفٍ قسرياً، وغالباً لا تتمكّن عائلات الضحايا من تحديد الجهة التي قامت بالاعتقال بدقة، لأنه عدا عن أفرع الأمن الأربعة الرئيسة وما يتشعب عنها، تمتلك جميع القوات المتحالفة مع النظام السوري (المليشيات الإيرانية، حزب الله اللبناني، وغيرها) صلاحية الاعتقال والتعذيب والإخفاء القسري.

وعلى الرغم من أنّ الدستور السوري لم يُجرّم الاختفاء القسري بشكل صريح إلا أنّه سنّ موادّ وبنوداً تحظر ممارسته حيث نصّ الدستور السوري الصادر عام 2014 في المادة 33 منه على ما يلي: "كل شخص يقبض عليه يجب أن يبلغ خلال 24 ساعة أسباب توقيفه ولا يجوز استجوابه إلا بحضور محامٍ عنه إذا طلب ذلك كما لا يجوز الاستمرار في توقيفه لأكثر من ثمانٍ وأربعين ساعة أمام السلطة الإدارية إلا بأمر من السلطة القضائية".



كما أن المادة 72 من قانون أصول المحاكمات الجزائية نصّت على أنه يحق لقاضي التحقيق أن يقرّر منع الاتصال بالمدعى عليه الموقوف مدة لا تتجاوز عشرة أيام قابلة للتجديد مرة واحدة إلا أنّ المادة ذاتها ذكرت أنه لا يشمل هذا المنع محامي المدعى عليه الذي يُمكنه أن يتصل به في كل وقت وبمعزل عن أي رقيب.

وفي المادّة السابعة من الباب الثاني، البند (-1ط) يُعدُّ الإخفاء القسري جريمة ضدّ الإنسانيّة متى ما ارتُكب في إطار خطّة أو سياسة عامّة أو في إطار عمليّة ارتكاب واسعة النطاق لهذه الجريمة، وفقاً لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائيّة الدوليّة.

يقول فضل عبد الغني مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

”إن عشرات آلاف حالات الاختفاء القسري المسجلة لدينا، وما تخلفه من اضطرابات نفسية وجسدية وعاطفية على الضحايا وذويهم، يجعل الجريمة تُشكّلُ صيغة من أشكال العقوبات الجماعية للمجتمع، وإن كان المجتمع الدولي عاجزاً عن إنقاذ الضحايا بعد سبع سنوات، فلا أقلّ من أن نتّجه للسؤال عنهم ومساعدة ذويهم“.

منهجية:

في منهجيتنا نُعرّف المختفي قسرياً بأنه المعتقل الذي مضى شهر كامل على آخر معلومات موثقة وردت عن مصيره من الجهة التي قامت باعتقاله، وحتى في حالة حصولنا على معلومات عن مكان احتجازه أو مصيره، فإنّ المعتقل لا يزال في طور الاختفاء القسري طالما أنّ الجهة المسؤولة عن إخفائه لم تعترف بوجوده لديها. يقوم قسم المعتقلين في الشبكة السورية لحقوق الإنسان بمحاولات كثيفة للتواصل مع عائلات المعتقلين والمختفين، والمقرّبين منهم، والناجين من الاعتقال؛ بهدف جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات والمعطيات، في ظلّ عملٍ ضمن تحديات فوق اعتيادية وغاية في التعقيد، كما تُسجّل روايات الشهود، ونقوم بتتبع حالات الاعتقال وتحديثها بشكل مستمر لمعرفة مصير المعتقل ومكان احتجازه وظروفه اعتقاله، ونُصدر في كل عامٍ تقريراً شاملاً في اليوم الدولي لمساندة ضحايا الاختفاء القسري نرصد فيه الارتفاع المستمرّ لحصيلة المختفين قسرياً عبر الزمن، ونُشير إلى حالات جديدة لم نشرها سابقاً، ونُسلط الضوء على حالات لدى جميع الأطراف، مع ضرورة الانتباه إلى نسبة ارتكاب الجريمة؛ حيث تُشير عمليات التوثيق اليومية وحصيلة المختفين قسراً المستندة إلى أرشيف الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى مسؤولية النظام السوري عن 90% من عمليات الاختفاء القسري؛ حيث يحتجز النسبة الأكبر من تعداد المعتقلين في مراكز احتجازه الرسمية وغير الرسمية.



وإلى جانب تقريرنا السنوي نقوم بعمليات مراسلة دورية مستمرة مع المقرر الخاص المعني بحالات الاختفاء القسري في العالم التابع للأمم المتحدة، نزوده من خلالها بحالات الاختفاء القسري التي تردنا وفق استمارة يقوم فريق المعتقلين لدينا بملء بياناتها عبر تواصله مع عائلات الضحايا، ثم إرسالها بعد الحصول على موافقتهم إلى المقرر الخاص، وقد وردتنا العديد من الرسائل الرسمية من مكتب المقرر الخاص المعني حول عدد من الحالات التي قمنا بإرسالها سابقاً، يحتوي عدد منها رداً من النظام السوري عن بعض هذه الحالات.

يستند هذا التقرير أولاً على اللقاءات التي أجريناها مع عائلات ضحايا الاختفاء القسري أو أصدقائهم الذين كانوا شهوداً على عملية الاعتقال إما عبر برنامج سكايب أو الهاتف أو عبر زيارتهم في أماكن وجودهم في سوريا وخارجها. قمنا باختيار 12 شهادة أوردناها في هذا التقرير، وقد أخبرنا جميع من التقينا بهم بهدف التقرير وحثهم في الامتناع عن إجراء اللقاء أو رفض ذكر بعض المعلومات التي من الممكن أن تُعرضهم للخطر، وحصلنا على موافقتهم في استخدام المعلومات التي أدلوا بها بما يُفيد أهداف التقرير، ويعتمد التقرير ثانياً على أرشيف المعتقلين والمختفين قسرياً الذي نُسجّل فيه بشكل يومي حوادث الاعتقال والاختفاء التي تمكّننا من التحقق منها، ولمزيد من التفاصيل يمكن الاطلاع على منهجيتنا عبر الموقع الإلكتروني.

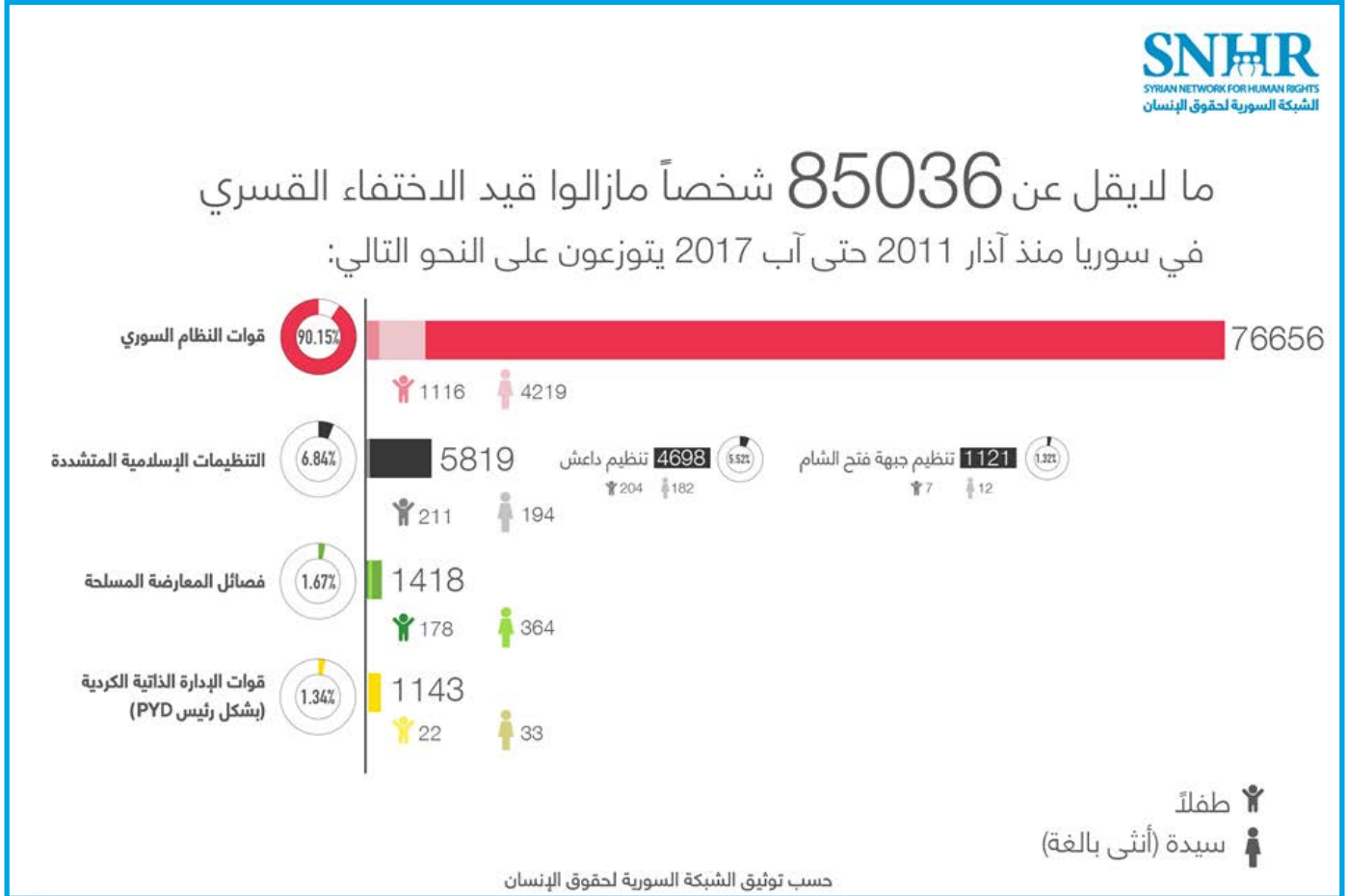
ثانياً: وباء المجتمع السوري:

لقد مارس النظام السوري سياسة الإخفاء القسري عبر تاريخه تجاه خصومه بشكل واسع، وما تزال آلاف الأسر من مدينة حماة تجهل مصير أبنائها، واستمرّ النهج ذاته ولكن بشكل أكثر اتساعاً وبشاعة بهدف تحطيم الانتفاضة الشعبية، وإرهاب حاضنتها، ولقد تبين لنا أنه حتى بعد قيام سلطات النظام السوري بقتل المختفي لديها بسبب التعذيب، فإنّها لا تُخبر أهله بذلك، في منهجية تهدف إلى إبقائهم في حالة من الإرهاب النازف، بل إنّها تُسلط عليهم أجهزتها الأمنية التي تُعطيهم في كثير من الأحيان معلومات مُضلّلة تكسب من ورائها مبالغ مالية ضخمة، في ترويج لتجارة مافیوية على حساب الضحايا وذويهم، وتتضاعف الأزمة في حال كون المختفي زوجاً، حيث تتحول المرأة إلى المعيل الأساسي للأسرة، ولا تعلم شيئاً عن وفاة زوجها، وتكون بحاجة إلى وثيقة رسمية من الحكومة لإبرازها أمام القضاء، وهذا يمنعها من الحصول على أية مستحقات مادية، أو التمكن من الزواج، وتعيش بالتالي في حالة إحباط واضطراب نفسي، وبشكل عام يشعر ذوي المختفي قسرياً بحالة فقدان الإحساس بالرغبة في الحياة والاستمتاع بها، ومما زاد في حجم التفكك والتفكك عدم وجود منظمات أو هيئات أهلية محلية أو دولية تبحث وتُعنى وتنظّم ذوي المختفين قسرياً، وبحسب العشرات ممّن تمكّننا من لقائهم فهم يعيشون دون احتضانٍ أو دعم، وبالتالي لم يتمكنوا من تجاوز التغييب القسري لذويهم.



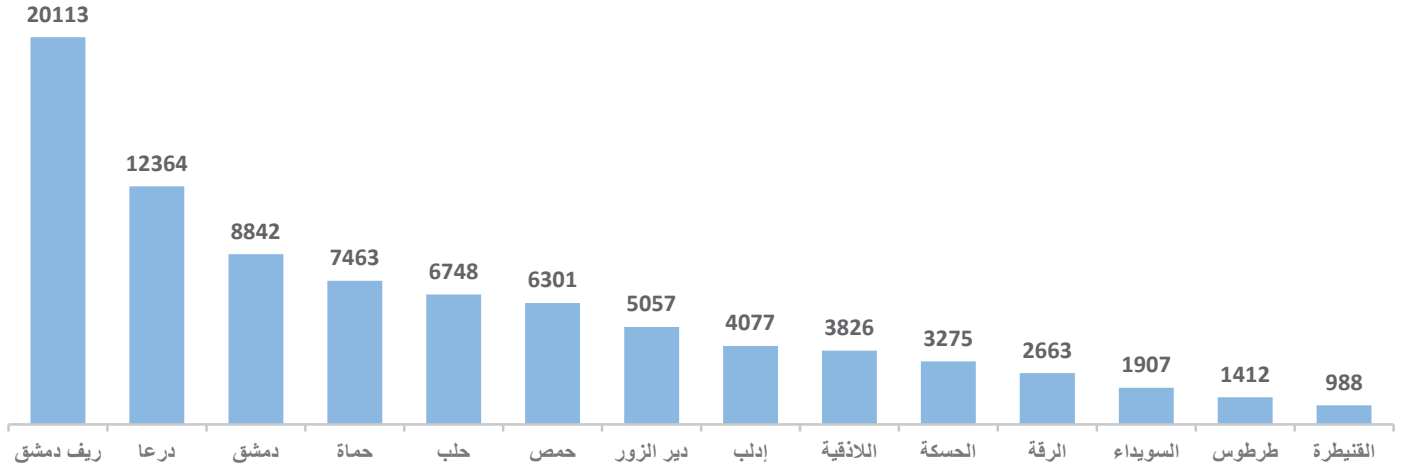
ثالثاً: الاختفاء القسري لدى الأطراف الفاعلة:

سجلنا ما لا يقل عن 85036 شخصاً مازالوا قيد الاختفاء القسري على يد الأطراف الرئيسية الفاعلة في سوريا منذ آذار 2011 حتى آب 2017 يتوزعون حسب الجهات الفاعلة إلى:

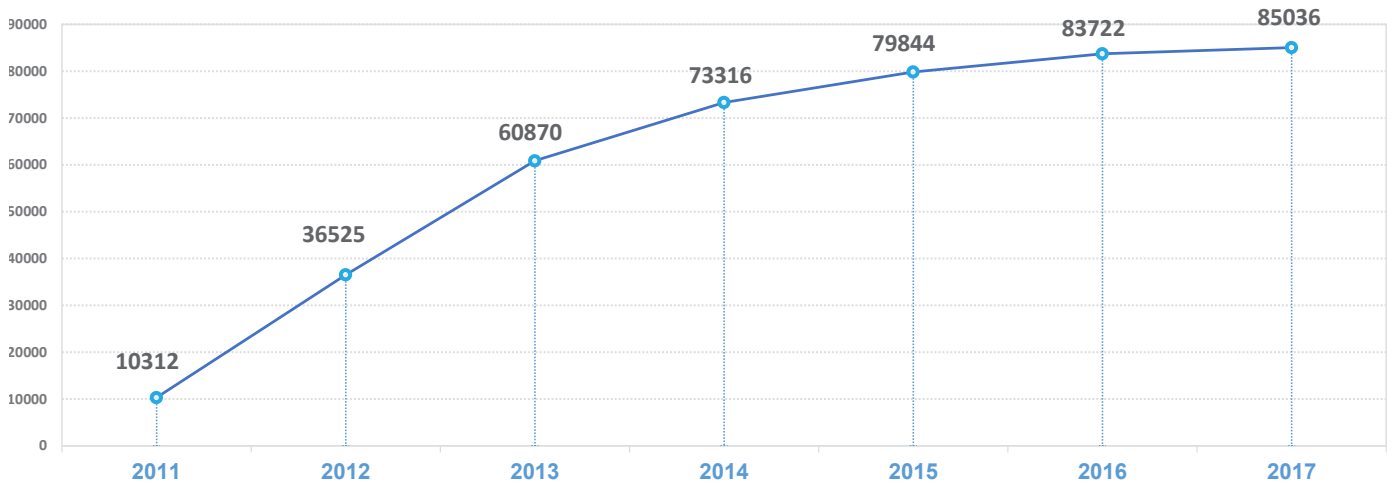


رسم بياني يُظهر توزيع حصيلة المختفين قسرياً بحسب المحافظات السورية، حيث تأتي محافظة ريف دمشق في المقدمة تليها محافظة درعا:

المجموع: 85036



رسم بياني يُظهر مؤشر تراكمي لحالات الاختفاء القسري في سوريا منذ آذار/ 2011 حتى آب/ 2017 لدى جميع الجهات الفاعلة:



ألف: قوات النظام السوري:

يُعتبر النظام السوري مسؤولاً عن إخفاء ما لا يقل 76656 شخصاً بينهم 1116 طفلاً و4219 سيدة (أثنى بالغة) أي قرابة 90.15% من حصيلة ضحايا الاختفاء القسري، وهو الطرف الأول والرئيس الذي بدأ بممارسة عمليات الإخفاء القسري ضد معارضيه منذ آذار/ 2011 واستخدمها بشكل مُنهج ضد جميع أطراف الشعب السوري كسلاح حرب مرتبط بعمليات القتل والعنف الجنسي والابتزاز المادي، وتوسّعت عمليات الإخفاء القسري مع انتشار المجموعات المسلحة غير الرسمية التي تُقاتل إلى جانب قوات الجيش والأمن السوري، والتي أنشأت مراكز احتجاز خاصة بها وقامت بعمليات اعتقال وخطف حمل معظمها صبغة طائفية، وأخذ العديد منها شكل عمليات خطف جماعية غالباً ما يكون مصير المختفي فيها القتل، ولا يتم إبلاغ ذويه بذلك.

وفي بعض الحالات تعترف السلطات السورية باعتقال شخص ما، وربما تسمح بزيارة أهله عدة مرات، لكنّها تقوم على نحو مفاجئ بنقل المعتقلين من أماكن احتجازهم في السجون المركزية الموجودة في المحافظات السورية إلى أماكن مجهولة، ليتحوّل هؤلاء إلى مختفيين قسرياً. إنّ النظام السوري يستخدم عدداً من مؤسسات الدولة لمساعدته في حربه ضد المجتمع، من ضمنها مؤسسة الأمن والشرطة والقضاء، بتناغمٍ كامل للوصول إلى تغييب عشرات الآلاف من المواطنين السوريين، وبعد النجاح في تغييبهم قسرياً، يتعرّض هؤلاء من دون أدنى شك، -ووفقاً لخبرة استماع لضحايا وشهود ممتدة لسبع سنوات-، إلى أبشع أساليب التعذيب في هذا العصر، ولدينا تخوُّفٌ حقيقي من تنفيذ النظام السوري أحكام الإعدام التي تصدر بشكل سري عن محاكم الميدان العسكرية، خاصة بعد أن وثّقنا سابقاً تنفيذ عدد منها بعد تعرّض المحتجز للاختفاء القسري.

نماذج عن مواطنين سوريين أخفاهم النظام السوري:

محمد فايز الليموني، موظف، من مدينة دمشق، يقيم في مدينة قطنا بمحافظة ريف دمشق، يبلغ من العمر لدى اعتقاله 49 عاماً، تم اعتقاله تعسفياً يوم الجمعة /15 نيسان/ 2011، لدى مروره من نقطة تفتيش حاجز السلام بمدينة خان الشيخ بمحافظة ريف دمشق، من قبل قوى الأمن العسكري التابع للنظام السوري، وشوهد بتاريخ /3 حزيران/ 2011، في فرع شعبة المخابرات العسكرية المسمى الفرع 227 في منطقة المزة بمدينة دمشق، ولم تردنا أية معلومة تُحدد مصيره أو مكان احتجازه بعد ذلك التاريخ، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً. تحدّثت الشبكة السورية لحقوق الإنسان -عبر برنامج سكايب- مع السيد أحمد الليموني، ابن الضحية محمد فايز الليموني، وأفادنا بالتالي:



”لدى خروجنا أنا ووالدي من المنزل متجهين إلى مدينة دمشق، مررنا بحاجز السلام في بلدة خان الشيخ، حيث أوقفَ عناصر الحاجز السيارة وطلبوا من أبي الترحل منها، وما إن ترجل منها حتى هاجموا بأخمص البنادق الآلية، وضربوه بشدة، ثم اقتادوه معهم إلى المحرس حيث وضعوا الأصفاد الحديدية في يديه وطلبوا مني المغادرة بالسيارة، لم أستطع أن أوجِّه لهم أي سؤال عن سبب اعتقال أبي بسبب عنفهم وخوفي من الاعتقال، حاولت لاحقاً السؤال عن مكان وجوده دون جدوى، ليخبرنا أحد المعتقلين المفرج عنهم أنه رأى والدي في الفرع 227 بمدينة دمشق في شهر حزيران من عام 2011 وانقطعت أخباره بعد ذلك نهائياً“.



يحيى الدقة

يحيى الدقة، عامل، من مدينة تليسة بريف محافظة حمص، يبلغ من العمر حين اعتقاله 24 عاماً، اعتقل تعسفياً يوم الأربعاء 7/ أيلول/ 2011، لدى مروره من نقطة تفتيش تابعة لقوى الأمن الجوي التابع لقوات النظام السوري، في منطقة الكراج بمدينة حمص، ولم يشاهد بعد ذلك التاريخ في أي سجن أو فرع أمني، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

تحدثت الشبكة السورية لحقوق الإنسان -عبر برنامج سكايب- مع محمد الدقة، شقيق الضحية يحيى الدقة، وكان شاهداً على عملية اعتقاله وأخبرنا بالتالي:

”لدى مرور أخي يحيى على حاجز يقع عند بوابة الكراج في مدينة حمص، أوقفه عناصر الحاجز واعتقلوه مباشرة، وسحبوه إلى غرفة توقيف صغيرة موجودة في الكراج، وكانوا يضربونه بشدة أثناء اقتياده، وأنا اضطررت لمغادرة الكراج سريعاً خوفاً من الملاحقة والاعتقال، لم نعلم أية معلومة عن مصير أخي أو مكان وجوده منذ تاريخ اعتقاله“.



snhr info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

7



الطفل مصطفى عيسى شومل

مصطفى عيسى شومل، طفل، من أبناء حي البعث في مدينة حماة، يبلغ من العمر حين اعتقاله 16 عاماً، اعتقلته قوات النظام السوري إثر مدهمة مكان إقامته في حي البعث بمدينة حماة يوم الثلاثاء 13/ آذار/ 2012 من قبل عناصر قوى الأمن الجوي، واقتادوه إلى فرع أمن الدولة في مدينة حماة، نُقل بعدها إلى فرع الأمن الجوي الواقع في مطار حماة العسكري بمدينة حماة في مطلع أيلول 2012، ثم نُقل إلى فرع الأمن العسكري بمدينة دمشق، ومنه إلى سجن صيدنايا العسكري مطلع عام 2014، ولم تردنا أية معلومة تُحدّد مصيره أو مكان احتجازه بعد ذلك التاريخ، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

التقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان المدرّس (م، س) من مدينة حماة، صديق عائلة الطفل مصطفى عيسى شومل، حيث كان شاهداً على عملية اعتقاله وأفادنا بالتالي:

”أثناء وجودي في منزل عائلة شومل، داهمت قوى الأمن الجوي الحي وأغلقت مداخله ومخارجه بشكل كامل، استغرقت العملية نحو 5 ساعات حتى طُرقَ باب منزل العائلة، وطلبت العناصر من الحاضرين إبراز البطاقات الشخصية، ثم طلبوا الطفل مصطفى بالاسم واعتقلوه فوراً واقتادوه إلى سيارة عسكرية كانت معهم، ونُقلَ بعدها إلى فرع أمن الدولة بمدينة حماة، حيث بقي لساعات فقط، ثم نقلوه إلى مطار حماة العسكري تمهيداً لنقله إلى الأفرع الأمنية في دمشق، وبعدها بدأت عائلته بالسؤال عنه ومحاولة وضع وساطات للإفراج عنه، سمعنا من الوسطاء أن تهمة هي التظاهر وتصوير مقاطع للمظاهرات، كان مصطفى شاباً نشيطاً جداً، وفي عام 2014 وردنا خبر من معتقل أُخلي سبيله عن وجود مصطفى في سجن صيدنايا، ولم يصلنا أي خبر بعد ذلك“.





أحمد أكتلاقي

أحمد أكتلاقي، عامل بناء، من مدينة أريحا بريف محافظة إدلب، يبلغ من العمر حين اعتقاله 25 عاماً، حيث تم اعتقاله تعسفياً من مكان وجوده في حي الأعظمية بمدينة حلب لدى مروره من نقطة تفتيش تابعة لقوى الأمن العسكري التابع لقوات النظام السوري يوم الثلاثاء 27/ تشرين الثاني/ 2012، ولم تردنا أية معلومة تُحدّد مصيره أو مكان احتجازه بعد ذلك التاريخ، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

تحدّثت الشبكة السورية لحقوق الإنسان -عبر برنامج سكايب- مع السيدة هدى أكتلاقي، شقيقة الضحية أحمد أكتلاقي وشاهدة على عملية اعتقاله، حيث أفادتنا بالتالي:

”مررت مع أخي علي حاجز طيار (مؤقت) لقوات النظام في مدخل حي الأعظمية بمدينة حلب، فاعتقلت عناصر الحاجز أخي علي الفور ودون طلب أوراقه الشخصية، ثم اقتادوه إلى سيارة دفع رباعي كانت معهم، وانطلقت السيارة وفيها قرابة 6 معتقلين شبان جرى اعتقالهم علي الحاجز ذاته، لم نستطع بعد ذلك أن نعرف أية معلومة حول مكان وجود أخي أو معرفة مصيره“.



علاء الدقاق

علاء محمد ناصر الدقاق، من أبناء مدينة حمص، مواليد عام 1983، اعتقلته قوات النظام السوري يوم الأربعاء 19/ كانون الأول/ 2012 من مكان وجوده في كراج دوار تدمر بمدينة حمص، واقتادته إلى فرع الأمن السياسي، وتم نقله بعد 5 أشهر من اعتقاله إلى دمشق واحتجز مدة في الفرع السياسي (الفيحاء) ثم وضع في أمانات سجن عدرا مدة أربعة أشهر، وتم نقله إلى جهة مجهولة يوم الخميس 5/ كانون الأول/ 2013 ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.





خلدون عريضة

خلدون عريضة، تاجر، من مدينة دوما بمحافظة ريف دمشق، يبلغ من العمر حين اعتقاله 38 عاماً، اعتُقلَ تعسفياً من مكان وجوده في مدينة جرمانا بمحافظة ريف دمشق لدى مروره من نقطة تفتيش تابعة لقوى الأمن العسكري التابع لقوات النظام السوري يوم الأربعاء 26/ حزيران/ 2013، ولم تردنا أية معلومة تحدد مصيره أو مكان احتجازه بعد ذلك التاريخ، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

تحدّثت الشبكة السورية لحقوق الإنسان -عبر برنامج سكايب- مع السيد ياسر المليح، وهو صديق الضحية خلدون عريضة، حيث أفادنا بالتالي:

”أثناء مرورنا الاعتيادي على حاجز تابع لقوى الأمن العسكري في مدينة جرمانا، طلب عناصر الحاجز منا الترحل من حافلة النقل العام التي كنا نستقلها، ثم طلبوا الأوراق الثبوتية، وعلى الفور توجهت ثلاثة عناصر بسلاحهم إلى خلدون واقتادوه إلى سيارة أجرة أخرى كانت مركونة في المكان، وذهبوا به إلى مكان مجهول، ولا نعلم عنه أي شيء منذ ذلك الوقت، رغم محاولاتنا البائسة لمعرفة أية معلومة عن مصيره“.



عمير البراك

عمير البراك، عامل بناء، من حي الميدان في مدينة دمشق، يبلغ من العمر حين اعتقاله 19 عاماً، اعتقلته قوات النظام السوري تعسفياً في يوم الأربعاء 11/ أيلول/ 2013، إثر مداهمة مكان إقامته في حي الميدان بمدينة دمشق، ولم تردنا أية معلومة تُحدّد مصيره أو مكان احتجازه بعد ذلك التاريخ، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

تحدّثت الشبكة السورية لحقوق الإنسان -عبر برنامج سكايب- مع بدوي غزوان، وهو صديق الضحية عمير البراك وكان شاهداً على عملية اعتقاله حيث أفادنا:

”أثناء وجودنا في منزل صديقي عمير في حي الميدان في مدينة دمشق، قامت قوى الأمن العسكري باقتحام المنزل بشكل مفاجئ مع خلع وتكسير أبواب الغرف داخل المنزل، ثم أخذوا معهم عمير إلى مكان مجهول، ومنذ ذلك اليوم لم نستطيع الحصول على أية معلومة عنه“.





بلال العثمان

بلال العثمان، موظف في شركة خاصة، من منطقة الحجر الأسود بمحافظة ريف دمشق، يبلغ من العمر حين اعتقاله 28 عاماً، حيث تم اعتقاله تعسفياً يوم الأربعاء 1/ كانون الثاني/ 2014، لدى مروره من نقطة تفتيش تابعة لقوى الأمن العسكري التابع لقوات النظام السوري، في منطقة حوش بلاس بمدينة دمشق، ولم يشاهد بعد ذلك التاريخ في أي سجن أو فرع أمني، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

تحدثت الشبكة السورية لحقوق الإنسان -عبر برنامج سكايب- مع زينب العثمان، شقيقة بلال العثمان وأخبرتنا بالتالي: "لدى مروري بصحبة أخي بلال على حاجز تابع لقوى الأمن العسكري في منطقة حوش بلاس في مدينة دمشق، استوقفتنا عناصر الحاجز وطلبوا بطاقتنا الشخصية، ثم تحققوا منها عبر حواسيبهم المحمولة، وعادوا سريعاً إلينا وأخذوا أخي بلال بقسوة وضربوه وركلوه ثم وضعوا الأصفاد الحديدية في يديه، واقتادوه إلى غرفة توقيف داخل الحاجز، وكنت أثناء ذلك أسمع صراخه جراء الضرب المبرح. بعد قرابة نصف ساعة جاءت سيارة بيجو أمنية واصطحبت أخي إلى مكان مجهول، وطرّدوني من المكان وهددوني بالاعتقال في حال عدم مغادرتي، قامت عائلتي بعدها بوضع وساطات ودفع مبالغ مالية مقابل معرفة مكان وجوده أو تهمته ومحاوله إخراجه، لكن جميع محاولاتنا فشلت، وحتى تاريخ اليوم لا نعلم أي شيء عن مصير أخي، وهل هو ميت أم على قيد الحياة".

السيدة إيمان ناصر العموري، من مدينة حماة، تبلغ من العمر 34 عاماً، يوم الأحد 11/ أيلول/ 2016، اعتقلتها القوات الحكومية لدى مرورها من أحد نقاط التفتيش التابعة لها في مدينة حماة، لا يزال مصيرها مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلها أيضاً.





محمود ساطو

الدكتور محمود ساطو، من حي السكري بمدينة حلب، طبيب بشري يعمل في الأحياء الخاضعة لسيطرة فصائل المعارضة في مدينة حلب، اعتقلته قوات النظام السوري برفقة زوجته لدى مروره من أحد نقاط التفتيش التابعة لها، تم اقتيادهما إلى فرع الأمن العسكري في مدينة حلب يوم الأربعاء 14/ كانون الأول/ 2016، لا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

الطالب الجامعي سعد المحمد، من حي الزاهرة بمدينة حماة، تولى عام 1995، طالب في السنة الثانية في كلية الهندسة المدنية في جامعة البعث بمدينة حمص، الإثنين 13/ شباط/ 2017 اعتقلته قوى الأمن العسكري التابع لقوات النظام السوري من مكان وجوده في السكن الجامعي بمدينة حمص، واقتادته إلى جهة مجهولة، وما يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

السيدة فادية المعري، من أبناء جبل الزاوية بريف محافظة إدلب الجنوبي، معلمة، اعتقلتها قوات النظام السوري عام 2014، ونقلتها إلى سجن عدرا المركزي في تشرين الثاني/ 2015، يوم الأحد 2/ نيسان/ 2017 اقتادتها دورية تابعة لقوات النظام السوري من سجن عدرا المركزي إلى مكان مجهول.

باء: التنظيمات الإسلامية المتشددة:

- تنظيم داعش (يطلق على نفسه اسم تنظيم الدولة الإسلامية):

اعتقل تنظيم داعش في المناطق التي سيطر عليها المئات من الأشخاص، ولم يعترف بوجودهم أو يسمح بزيارتهم، وفرضَ بالتالي نمطاً من الرعب؛ بهدف إرهاب المجتمع وردع مخالفتي تعاليمه، حيث لجأ إلى عمليات الخطف من الطرقات والأسواق والمنازل وأماكن العمل، وذلك خلال هجومه على مناطق جديدة، واستهدف بها بشكل رئيس النشطاء العاملين، والأفراد المنتمين إلى فصائل المعارضة المسلحة وعائلاتهم والعاملين في المنظمات الإنسانية، والأشخاص الذين يتنقلون بين مناطق سيطرته ومناطق سيطرة الأطراف الفاعلة الأخرى، وإنَّ معظم المختطفين لدى تنظيم داعش قد مضى على اختفائهم سنوات دون اعتراف قيادة التنظيم بذلك، ودون أن تتمكن عائلاتهم من الحصول على أية معلومة حول مصيرهم، كما أنَّ الكثير



من الأسر تخشى على نفسها في حال سؤال تنظيم داعش عن أبنائها، خوفاً من أن تتعرض للمصير ذاته؛ والأمر الذي ضاعف من هموم وانكسار ذوي المختفين في المناطق التي خرجت عن سيطرة تنظيم داعش، عدم انكشاف مصير أبنائهم في تلك المناطق، وهذا من وجهة نظرنا يزيد احتمالية تعرضهم للقتل، كونها سياسة مُتبعة من قبل تنظيم داعش ضد مخالفيه، وقد سجلنا اختفاء ما لا يقل عن 4698 شخصاً، بينهم 204 أطفال، و182 (أنثى بالغة) سيدة لدى تنظيم داعش.

نماذج عن مواطنين سوريين أخفاهم تنظيم داعش:

أزاد عثمان ولي، طبيب، من أبناء مدينة منبج بريف محافظة حلب الشرقي، اعتقلته عناصر مسلحة تتبع لتنظيم داعش من مكان وجوده في مدينة منبج عام 2014 وشوهد لآخر مرة في سجن مدينة الرقة في يوم الأحد 28/ شباط/ 2016، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

فواز الكردي، صيدلي، من أبناء مدينة منبج بريف محافظة حلب الشرقي، اعتقلته عناصر مسلحة تتبع لتنظيم داعش من مكان وجوده في مدينة منبج عام 2014 وشوهد لآخر مرة في سجن مدينة الرقة يوم الأحد 28/ شباط/ 2016، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

محمد شحود الخطيب، موظف حكومي، من أبناء مدينة تدمر بريف محافظة حمص، أسره تنظيم داعش أثناء هجومه على مدينة تدمر يوم الإثنين 12/ كانون الأول/ 2016، واقتاده إلى جهة مجهولة، لا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.



عمار غيث

عمار غيث، من أبناء مدينة تدمر بريف محافظة حمص، طبيب بيطري وموظف حكومي في هيئة البادية بمدينة تدمر، أسره تنظيم داعش أثناء هجومه على مدينة تدمر يوم الإثنين 12/ كانون الأول/ 2016، واقتاده إلى جهة مجهولة، لا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.



عبد المعين الزيان، تاجر مواشي، من أبناء مدينة الرقة، يُقيم في مدينة الميادين بريف محافظة دير الزور، يبلغ من العمر 44 عاماً، اعتقلته عناصر مُلثمة تتبع لتنظيم داعش من مكان وجوده في سوق مدينة الميادين يوم الإثنين 6/ شباط/ 2017 مع ثلاثة أفراد من عائلته واقتادته إلى جهة مجهولة خارج مدينة الميادين، لا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

التقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع السيد عبد الجبار الزيان -ابن الضحية عبد المعين في لبنان بلد نزوحه-، وأخبرنا التالي:

”وصل عائلتي نبأ اعتقال تنظيم داعش والدي، عبر تجار في سوق الميادين، فذهب عمي إلى مركز شرطة الحسبة في المدينة للسؤال عنه، لكن مسؤول المركز أخبره أنه لا يستطيع ذكر الأسباب وسيقومون بالتحقيق معه في معسكر خارج الميادين ثم يقومون بإطلاق سراحه، وطلب منه عدم العودة والسؤال وأن ينتظر. بعد أسبوع عاد عمي إلى مركز الحسبة وسأل عن والدي، لكن مسؤول المركز طرده وحذّره من العودة، وأخبره أنه غير مسؤول عن اعتقاله. وبعدها لم يُكرّر عمي ذهابه بسبب الخوف خاصة أن مسؤول المركز كان مغريباً ولا يرحم أحداً من أهل الميادين. وبعد مدة أخبرنا أحد معارف أبي أن من قام باعتقاله هو أمير داعشي يتاجر في المواشي أيضاً وأراد إخفاء أبي كي لا يُنافسه. منذ تاريخ اعتقاله حتى اليوم لا نعرف أي شيء عنه ولا عن أبناء عمومتي الذين اعتقلوا معه“.

- تنظيم جبهة فتح الشام (تنظيم جبهة النصرة سابقاً):

شكّل تنظيم جبهة فتح الشام قوّة أمنية خاصة مهتمّتها تنفيذ عمليات الاعتقال والخطف والإخفاء القسري، تُعرف باسم ”لواء العقاب“ وتتمركز في محافظة إدلب، وهي تُشبّه في نمط عملها الأجهزة الأمنية التابعة للنظام السوري على نحو كبير، حيث يقوم عناصر اللواء المثلثون بعمليات الخطف من المنازل أو الطرقات أو عقب عمليات الاستدراج التي يستهدفون بها النشطاء والعاملين في المنظمات الإنسانية خاصة الأجنبية، والأشخاص الذين ينتمون إلى فصائل المعارضة المسلحة المناهضة لوجود تنظيم جبهة النصرة، أو التي لا تتفق مع أيديولوجيته، وتقتادهم إلى أماكن مجهولة، ويُنكر التنظيم قيامه بعملية الاعتقال أو الخطف عند سؤال عائلات الضحايا عنهم في المحاكم الشرعية التابعة له أو لدى مقراته العسكرية. يُخفي تنظيم جبهة فتح الشام المحتجزين لديه مدة تتراوح بين شهرين وعام، ثم يُطلق سراحهم، وغالباً ما يتم تنفيذ أحكام الإعدام والتصفية ضد المختطفين الذين تتجاوز مدة إخفائهم عامين. سجلنا اختفاء ما لا يقل عن 1121 شخصاً، بينهم 7 أطفال و12 سيدة (أنتى بالغة) لدى تنظيم جبهة فتح الشام.



نماذج عن مواطنين سوريين أخفاهم تنظيم جبهة فتح الشام:



أحمد الطوبل

أحمد الطوبل، من أبناء مدينة معرة النعمان بريف محافظة إدلب الجنوبي، مقاتل في اللواء 51 -أحد فصائل المعارضة المسلحة-، اعتقلته عناصر مسلحة تابعة لتنظيم جبهة فتح الشام من مكان وجوده في مدينة معرة النعمان يوم الأربعاء 12/ كانون الأول/ 2012 ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

مهند العريان، من أبناء مدينة سنجار بريف محافظة إدلب الشرقي، رئيس المجلس المحلي السابق لبلدة سنجار، اعتقلته الشرطة الإسلامية التابعة لتنظيم جبهة فتح الشام الثلاثاء 3/ كانون الثاني/ 2017 واقتادته إلى جهة مجهولة، لا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

(تتحفظ على ذكر الاسم لدواعٍ أمنية)، تاجر، من أبناء حي كازو في مدينة حماة، تولد عام 1989، تم اعتقاله تعسفياً من منزله في بلدة خان السبل بريف محافظة إدلب الجنوبي الخميس 2/ شباط/ 2017 إثر مدهمته من قبل عناصر مسلحة تابعة لتنظيم جبهة فتح الشام واقتادته إلى جهة مجهولة، لا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

تحدثت الشبكة السورية لحقوق الإنسان -عبر تطبيق واتساب- مع السيد خالد شقيق الضحية وأفادنا بالتالي:

”أثناء وجودي مع أصدقائي قرب منزلي في بلدة خان السبل، فوجئنا بعدد كبير من المسلحين الملتزمين مُزودين بسلاح الكلاشنكوف ويستقلون سيارتين دفع رباعي، طوّقوا المنزل وأغلقوا الطرقات المؤدية إليه، وترجلوا من السيارات بسرعة كبيرة ثم اتجهوا إلى الطابق العلوي من البناء حيث يسكن أخي، ركلوا باب منزله بشدة وطالبوه بالخروج فوراً وإلا سيخلعون الأبواب، خرج أخي فوضعوا كيساً قماشياً أسود على رأسه لمنعته من الرؤية وربطوا يديه بحزام بلاستيكي واقتادوه بسرعة كبيرة إلى سيارة الدفع الرباعي؛ ورموه في الخلف بين العناصر الآخرين الذين بدأوا بالدعس عليه، حاولت التدخل وتهديتهم ومعرفة السبب إلا أنهم دفعوني ورموا بي أرضاً، وانطلقت السيارة بسرعة، ذهبت مباشرة إلى أحد معارفي في التنظيم وأخبرته بالحادثة فقال لي أنهم أخذوه بسبب وشاية عنه حول تعامله مع تجار في مناطق النظام لهم علاقات مع الأفرع الأمنية وطلب مني الانتظار وعدم السؤال عنه كي لا يعتقلوني أنا أيضاً، ومنذ ذلك اليوم لم نعلم أي شيء عن أخي أو حتى مكان اعتقاله“.



هيشم مروان فضيل، من أبناء قرية إحسم بريف محافظة إدلب الجنوبي، يبلغ من العمر 31 عاماً، مقاتل لدى جبهة ثوار سوريا سابقاً -إحدى فصائل المعارضة المسلحة- وانضمَّ إلى غرفة عمليات درع الفرات في شمال محافظة حلب، يوم الثلاثاء 7/ آذار/ 2017 اعتقلته عناصر مسلحة تنتمي إلى تنظيم جبهة فتح الشام من منزله في قرية إحسم بعد عودته إليه لزيارة عائلته، واقتادته إلى جهة مجهولة، ولا يزال مصيره مجهولاً منذ تاريخ اعتقاله.

التقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع السيدة وفاء فضيل -زوجة الضحية هيشم فضيل في إدلب- وأخبرتنا التالي: ”بعد غياب زوجي نحو عام كامل عن المنزل وعن القرية بسبب خلافات بين الفصيل الذي كان ينتمي إليه سابقاً وبين جبهة النصرة وتركه للفصيل وذهابه إلى شمال حلب لقتال داعش، قرّر العودة لزيارتنا في القرية خاصة بعد أن طمأنه عدد من أقربائه أن لا خطر عليه، وبعد ساعات من وصوله المنزل داهم المنزل عناصر ملثّمون بطريقة همجية وقاموا بتطويق المنزل وإطلاق الرصاص على الجدران وفي الهواء، أخبرونا أنّهم من أمنية النصرة، ثم أخذوا زوجي ورحلوا، وعندما سألت عنه لدى المحكمة الشرعية في البارة وكفر نبل وعدة قرى من جبل الزاوية جميعهم أنكروا وجوده عندهم، وذهب إلى منازل عدد من قادة النصرة ووعدوني أنّهم سيعملون على إخراجه لكن دون جدوى ولا نعرف عنه شيئاً منذ تاريخ اعتقاله“.

عرفات جمعة، طيب بيطري، من أبناء مدينة دوما بمحافظة ريف دمشق، عضو المكتب التنفيذي لنقابة الأطباء البيطريين الأحرار في محافظة ريف دمشق، اعتقلته عناصر مسلحة تابعة لتنظيم جبهة فتح الشام؛ إثر مداهمة مكان إقامته في مدينة عربين بمحافظة ريف دمشق الثلاثاء 23/ أيار/ 2017، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً .

تاء: قوات الإدارة الذاتية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي - فرع حزب العمال الكردستاني): منذ تأسيسها في كانون الثاني/ 2014 مارست قوات الإدارة الذاتية عمليات الاعتقال والاختفاء القسري وأتخذ معظمها صور الخطف من الطرقات والمدارس وأماكن العمل، واستهدفت فيها النشطاء الإعلاميين والسياسيين المعارضين لها، والأطفال المُضَرَّ بهدف التجنيد القسري، كما حملت بعض هذه العمليات صبغة عرقية، وبرزت بشكل واضح بعد سيطرتها على مناطق واسعة كانت خاضعة لسيطرة تنظيم داعش، كما أنها استخدمت الإخفاء القسري بحق معتقلين لديها من فصائل المعارضة المسلحة الذين تم القبض عليهم في أثناء معارك بين الطرفين، سجلنا إخفاء ما لا يقل عن 1143 شخصاً، بينهم 22 طفلاً، و33 سيدة (أثنى بالغة) لدى قوات الإدارة الذاتية.



نماذج عن مواطنين سوريين أحفثهم الإدارة الذاتية الكردية:



صالح نور المشهد

صالح نور المشهد، من مدينة منبج بريف محافظة حلب الشمالي، تولى عام 1984، مساعد جراح في المشفى الوطني لمدينة منبج، اعتقلته عناصر مسلحة تابعة لقوات الإدارة الذاتية إثر مدهمة مكان إقامته في مدينة منبج يوم الجمعة 3/ شباط/ 2017، واقتادته إلى جهة مجهولة، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

محمد الدرعوزي، من أبناء مدينة دارة عزة بريف محافظة حلب الغربي، مهندس معلوماتية، يبلغ من العمر حين اعتقاله 29 عاماً، تم اعتقاله تعسفياً لدى مروره من نقطة تفتيش تابعة لقوات الإدارة الذاتية في مدخل مدينة عفرين يوم الاثنين 22/ أيار/ 2017، ولم تردنا أية معلومة تُحدد مصيره أو مكان احتجازه بعد ذلك التاريخ، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

تحدثت الشبكة السورية لحقوق الإنسان -عبر برنامج سكايب- مع السيد عروة الأحمد، وهو صديق الضحية محمد الدرعوزي، حيث أفادنا بالتالي:

”أثناء رحلتنا من دارة عزة إلى مدينة اعزاز بريف حلب الشمالي، علينا المرور في مناطق سيطرة الوحدات الكردية في منطقة عفرين، وفور وصولنا إلى أول حاجز تابع للوحدات الكردية في عفرين طلب منا عناصر الحاجز الترحُّل من السيارة وإعطاءهم البطاقات الشخصية، وعند اطلاعهم على أسمائنا اعتقلوا على الفور محمد الدرعوزي، بسبب صلات قرى تربطه بعناصر من الشوار في مدينة دارة عزة، وانهاوا عليه بالضرب باستعمال الحزام وهرأوة، ثم اقتادوه إلى محرس صغير بالقرب من نقطة التفتيش حيث وضعوا الكلبشات (الأصفاد) في يديه، وطلبوا منا الانتظار حتى الانتهاء من عملية التفتيش وتدقيق البطاقات الشخصية، استغرق الوقت قرابة ساعة ونصف الساعة، شاهدتهم فيها يركلون محمد عدة مرات ثم استقدموا سيارة بيك اب وأخذوه إلى مكان مجهول. حاولت أسرته لاحقاً الاستفسار عن مصيره أو مكان اعتقاله لكن دون جدوى، وأخبرنا أحد الوسطاء أنَّ الوحدات الكردية احتفظت به من أجل عملية تبادل معتقلين تُحطُّط لها مع ثوار المدينة“.



حسان شهاب القاسم، صيدلاني، من أبناء قرية أم حجيرة بريف محافظة الحسكة الشرقي، اعتقلته قوات الإدارة الذاتية من مكان عمله في صيدليته في قرية أم حجيرة الجمعة 2/ حزيران/ 2017، تم نقله إلى مكان مجهول، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

جنكين صلاح الدين عليكو، من أبناء مدينة الدرياسية بريف محافظة الحسكة، مواليد عام 1988، خريج جامعة دمشق قسم الفلسفة، اعتقلته قوات الإدارة الذاتية من مكان وجوده في مدينة الدرياسية الجمعة 16/ حزيران/ 2017، تم نقله إلى مكان مجهول، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.



علي تمي

علي تمي، عضو مكتب العلاقات العامة في تيار المستقبل الكردي وعضو المجلس الوطني الكردي، من أبناء قرية تل غزال بريف محافظة حلب الشمالي الشرقي، اعتقلته قوات الإدارة الذاتية الأحد 9/ تموز/ 2017 من مكان إقامته في قرية تل غزال، واقتادته إلى جهة مجهولة، لا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

ثاء: فصائل المعارضة المسلحة:

استخدمت فصائل المعارضة المسلحة عمليات الإخفاء القسري بشكل رئيس بحق جزء من المعتقلين لديها من الأهالي الذين تقوم بخطفهم بعد هجومها على مناطق تخضع لسيطرة النظام السوري، وتُبقئهم قيد الإخفاء القسري، حيث تزعم أنها تقوم بذلك بهدف استخدامهم في عمليات تبادل للأسرى مع قوات النظام السوري، وهذا لا يُبرّر مُطلقاً جريمة الإخفاء القسري، كما أننا سجلنا عدة حالات إخفاء قسري لنشطاء إعلاميين وحقوقيين في المناطق التي تخضع لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة. سجلنا اختفاء ما لا يقل عن 1418 شخصاً، بينهم 178 طفلاً، و364 سيدة (أنثى بالغة) لدى فصائل متعددة في المعارضة المسلحة.



snhr



info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

18

نماذج عن مواطنين سوريين أخفقتهم فصائل في المعارضة المسلحة:

محمد العص، من مدينة دمشق، نائب مدير مركز الدفاع المدني في حي تشرين بمدينة دمشق، الأربعاء 17/ شباط/ 2016 اختطفته عناصر مسلحة تابعة لفصيل لواء فجر الأمة -أحد فصائل المعارضة المسلحة- من مكان وجوده بالقرب من مركز الدفاع المدني السوري في حي تشرين بمدينة دمشق، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

صخر قريع، من أبناء مدينة دمشق، مدير مركز الدفاع المدني في حي تشرين بمدينة دمشق، الأربعاء 17/ شباط/ 2016 اختطفته عناصر مسلحة تابعة لفصيل لواء فجر الأمة -أحد فصائل المعارضة المسلحة- من مكان وجوده بالقرب من مركز الدفاع المدني السوري في حي تشرين بمدينة دمشق، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.



المقدم محمد خليل

المقدم محمد حسن خليل، من أبناء محافظة اللاذقية، يبلغ من العمر 42 عاماً، القائد العسكري للواء المعتصم -أحد فصائل المعارضة المسلحة-، يوم الخميس 3/ حزيران/ 2016 اعتقلته عناصر مسلحة تابعة للهيئة الشرعية (تتبع لعدد من فصائل المعارضة المسلحة) في مدينة دارة عزة بريف محافظة حلب لدى مروره من أحد نقاط التفتيش التابعة لها في المدينة، لا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

أحمد محمود فتوح، من حي الكلاسة في مدينة حلب، تولى عام 1992، قائد ألوية النصر -أحد فصائل المعارضة المسلحة العاملة في محافظة حلب-، يوم الإثنين 6/ حزيران/ 2016 اعتقلته عناصر مسلحة تنتمي لفصيل الجبهة الشامية -إحدى فصائل المعارضة المسلحة- من مكان وجوده في ريف محافظة حلب الشمالي، لا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.



ماهر الشامي، من أبناء مدينة دوما شرقي محافظة ريف دمشق، تولى عام 1980، مزارع، السبت 13/ أيار/ 2017 قامت عناصر مسلحة تابعة لفصيل جيش الإسلام -أحد فصائل المعارضة المسلحة- باعتقاله تعسفياً إثر مدهمة مكان إقامته في المدينة واقتادته إلى جهة مجهولة، لا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً. تحدثت الشبكة السورية لحقوق الإنسان -عبر برنامج سكايب- مع السيد أحمد ساعور، وهو صديق الضحية ماهر الشامي وشاهد على اعتقاله، حيث أفادنا بالتالي:

”بينما كنا بضيافة صديقنا ماهر، جاءت قوّة من جيش الإسلام إلى الحي، وتوجهت مباشرة إلى المنزل حيث كنا، خلعوا باب الحوش من شدة ركلهم له، ثم توجهنا إليهم جميعاً وكنا 5 أشخاص من بيننا ماهر، ولدى فتحنا الباب، قاموا على الفور باعتقال ماهر بطريقة بشعة جداً حيث أسرع إليه 4 عناصر من القوة ورموا به أرضاً وقيدوا يديه، واقتادوه وهم يضعون بنادقهم في ظهره، ووضعوه في سيارة بيجو كانت من ضمن سيارات المدهمة، وانطلقت السيارات إلى جهة مجهولة، علمنا لاحقاً من أشخاص في جيش الإسلام أن سبب الاعتقال هو صلات قري تربط ماهر بأشخاص في تنظيم داعش غير موجودين في الغوطة، ماهر منذ ذلك التاريخ لا يوجد عنه أي خبر، ولا نجرؤ على السؤال عنه لأنهم أخبرونا أنّ قضيتهم أمنية وهم يتعاملون مع القضايا الأمنية بطريقة مشابهة للنظام“.

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات:

سياسة الإخفاء القسري تُشكّل خرقاً للدستور السوري وللاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري التي نصّت في مادتها الأولى على أنه لا يجوز تعريض أي شخص للاختفاء القسري، ولا يجوز التذرع بأي وضع استثنائي كان، سواء تعلّق الأمر بحالة حرب، أم التهديد باندلاع حرب، أم بانعدام الاستقرار السياسي الداخلي، أم بأية حالة استثناء أخرى؛ لتبرير الاختفاء القسري، ومع أن سوريا ليست طرفاً في هذه الاتفاقية ولم تُصادق عليها إلا أنّ تجريم الاختفاء القسري يُعتبر جزءاً من القانون الدولي العرفي.

لقد فشلت الحكومة السورية في حماية شعبها من جريمة الإخفاء القسري، بل هي من مارستها وبشكل فاق جميع التصورات في العصر الحديث، ويُقرّر الفقه الدولي لحقوق الإنسان أنّ المسؤولية تقع على الدولة لإثبات حالة الأشخاص المحتجزين لديها، والتي قامت باعتقالهم أو خطفهم، ويجب أن يكون هناك تحقيق في جميع الوفيات التي تقع داخل مراكز الاحتجاز، وإلى حد مشابه فعلت الجهات الأربع الأخرى، مع الفارق في حجم وكمية الأشخاص الذين تم إخفاؤهم، وتحتمل القوات الحكومية والقوات المسيطرة على مراكز الاحتجاز المسؤولية أيضاً عن عمليات التعذيب بما فيها العنف الجنسي، كما تُعتبر جميع الاعترافات التي تمّ الحصول عليها بالإكراه أو التهديد بالعنف تجاه أفراد الأسرة انتهاكاً مروّعاً لحقوق الإنسان الأساسية.



التوصيات:

إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن:

لا بُدَّ من وضع حدٍّ لوباء الاختفاء القسري المنتشر في سوريا، كونه يُهدد أمن واستقرار المجتمع. إصدار بيان خاص بشأن المختفين قسرياً في سوريا، يُدين ممارسات النظام السوري وحلفائه، والأطراف الأربعة الأخرى. الاهتمام بشكل أكبر بقضية المختفين قسرياً في سوريا، نظراً لفداحة حصيلتها، وكونها جريمة ضد الإنسانية، وينبغي الإسراع في التصدي لها. الضغط بشكل أكبر من أجل السماح بدخول غير مشروط للجنة التحقيق الدولية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى جميع مراكز الاحتجاز. على مجلس الأمن متابعة تطبيق وإلزام الأطراف بالقرارات التي قام بإصدارها ومن أبرزها القرار رقم 2024، والقرار رقم 2139، وإتباع القرارات النظرية بالأفعال. يتوجب وعلى نحو فوري السماح لكافة المحتجزين الاتصال مع أقربائهم ومع المحامين والأطباء، وإيجاد ضمانات ملزمة لمنع تكرار الانتهاكات داخل مراكز الاحتجاز، والكشف عن مصير ما لا يقل عن 85 ألف شخص تعرضوا للاختفاء القسري. يجب على الدول الحليفة للأطراف الأخرى الضغط عليها للكشف عن مصير المختفين قسرياً في سجونها. دعم منظمات حقوق الإنسان المحلية الفاعلة في سوريا.

إلى مجلس حقوق الإنسان:

متابعة قضية المعتقلين والمختفين قسرياً في سوريا وتسليط الضوء عليها ضمن كافة الاجتماعات السنوية الدورية. التعاون والتنسيق مع منظمات حقوق الإنسان المحلية الفاعلة في سوريا.

الفريق الخاص المعني بالاختفاء القسري:

زيادة عدد العاملين في قضية المختفين قسرياً في مكتب المقرر الخاص المعني بحالات الاختفاء القسري بسوريا؛ نظراً لكثافة وحجم حالات المختفين قسرياً في سوريا.

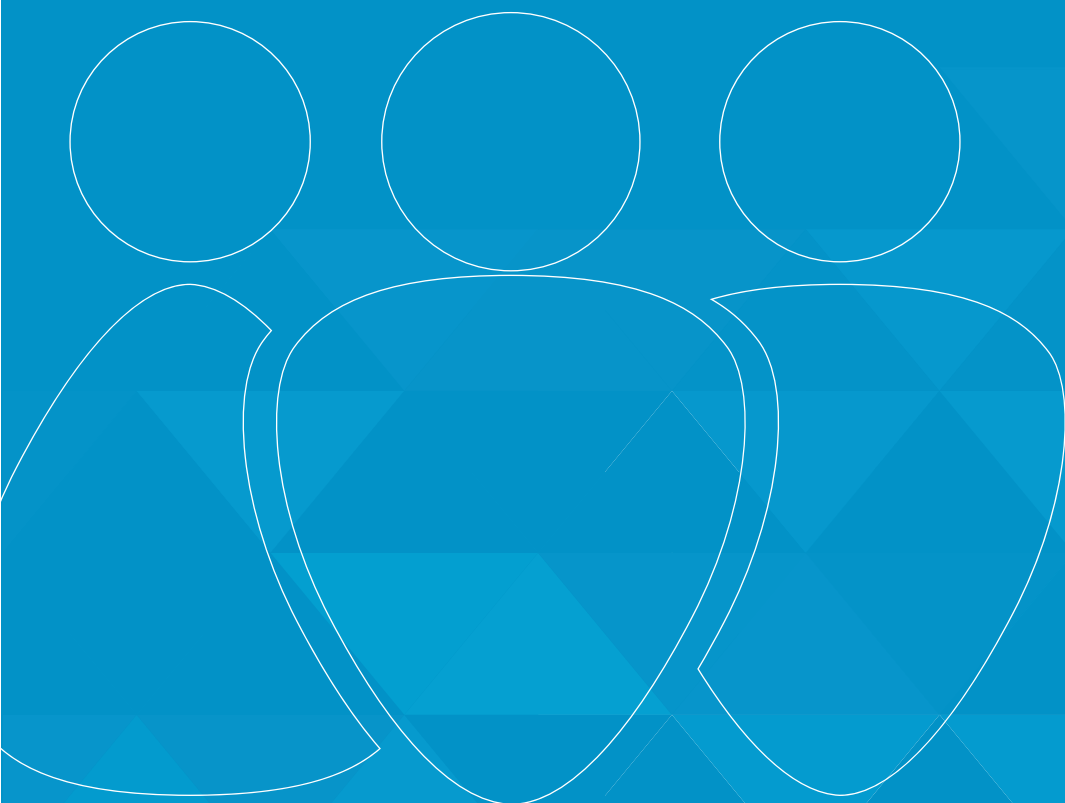
آلية التحقيق المستقلة المشتركة:

البدء بالتحقيق في الحالات الحديثة الواردة في هذا التقرير، ونحن على استعداد للتزويد بكافة التفاصيل والمعلومات الإضافية.

شكر وتضامن

كل الشكر لمن ساهم في إنجاح هذا التقرير، وللأهالي وللشهود، وخالص التضامن مع الضحايا وذويهم.





@snhr



Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

